موازنة ٢٠١٢ تصل الى ١٢٠ مليار دولار

"الأحرار" تشترط كشوفات العام الماضي للتصويت على المسودة الحالية

بغداد / المدى

أعلنت وزارة التخطيط العراقية، أمس الخميس، أن الموازنة المالية للعام المقبل ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية.

وقال وزير التخطيط علي يوسف الشكري خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى "، إن "الموازنة المالية للعام المقبل ٢٠١٢، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار"، مبينا أن "الوزارة رفعت الموازنة الاستثمارية للعام المقبل إلى ٣٥ ٪ بعد أن كانت ٣١٪ ضمن موازنة العام الحالي".

وأضاف الشكري أن "الوزارة حددت ٦٥٪ من موازنة العام المقبل ٢٠١٢، كموازنة تشغيلية بعد أن كانت ٦٩٪ "، مؤكدا أن "نسبة الـ٤٪ التي أضيفت إلى الموازنة الاستثمارية مقبولة في ظل الظروف الحالية على الرغم من انها لاتلبي طموح الوزارة".

وتابع الشكري إلى أن الوزارة "استطاعت من تحويل تخصيصات إنعاش الاهوار البالغة ٢٠٠ مليار دينار من الهيئة المشرفة عليه، إلى المحافظات الثلاث التي يمر فيها الهور وهي البصرة والناصرية وميسان"، لافتا إلى أن "التخصيصات ستحدد على أساس مساحة الهور في كل محافظة".

وأشار وزير التخطيط إلى أن "الوزارة خصصت ما نسبته ٥٠٪ من موازنة البترودولار كميزانية تشغيلية و٥٠٪ كميزانية استثمارية للعام المقبل ٢٠١٢، بعد أن كانت ١٠٠٪ كميزانية استثمارية للعام الحالي"، مبينا أن "المحافظات لم تصرف أي جزء من المبالغ التي خصص لها من البترودولار للعام الحالي وقيدها من شراء آليات أو مكائن خاصة للعمل أو شراء سيارات خاصة بالتنظيف".

وكان مجلس النواب العراقي أقر في ٢٦ كانون الثاني الماضي، بالأغلبية تحويل مبلغ يعادل الدولار الواحد عن كل برميل نفط خام منتج أو مكرر، وعن كل ١٥٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي المنتج في أي محافظة عراقية إلى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣ من الدستور العراقي.

كما تخصص الحكومة العراقية ميزانية خاصة لتنمية الأقاليم، تمنح من قبل وزارة المالية بعد تحديد وزارة التخطيط حاجة كل محافظة من المشاريع، وتحدد الميزانية على وفق النسبة السكانية للمحافظات، وهي خطوة اتخذت لدعم المشاريع في جميع المحافظات بعد عام ٢٠٠٣.

وصوت مجلس النواب على الموازنة العامة لعام ٢٠١١ البالغة ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار يتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي، والاقتراض داخليا وخارجيا، فيما بلغت النفقات التشغيلية ٥٦,٤ مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار على أساس معدل ٧٦,٥ دولارا للبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

يذكر أن وزارة التخطيط تعنى بمتابعة تنفيذ الإستراتيجيات السنوية والخمسية لخطط التنمية الشاملة وتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات الضرورية التي تحتاجها أجهزة الدولة وتأسيس قاعدة معلومات وطنية شاملة، فضلاً عن تأمين البيانات الإحصائية والمعلومات الضرورية التي تحتاجها أجهزة الدولة وتأسيس قاعدة معلومات وطنية شامل

من جانبه قال وكيل وزارة المالية العراقية امس الخميس، انه من المؤمل ان يناقش مجلس النواب العراقي الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ البالغة أكثر من ١٣٠ تريليون دينار الاحد المقبل، مبيناً ان حصة إقليم كردستان تبلغ ١٧٪ من مجمل الموازنة العراقية كما كانت خلال الاعوام السابقة.

وأوضح فاضل نبي لوكالة كردستان للأنباء(أكانيوز) انه "من المقرر ان يناقش مجلس النواب العراقي خلال جلسته المرتقبة الأحد المقبل، مشروع قانون الموازنة الاتحادية التقديرية لعام ٢٠١٢".

وأشار إلى أن "الموازنة المخمنة تبلغ (١٣١) ترليون دينار عراقي، وبالمقارنة مع العام الماضي، فانها تشهد زيادة بنسبة ٣٦٪، وتعد اكبر موازنة في تاريخ العراق".

وأكد نبي ان "حصة اقليم كردستان من الموازنة الاتحادية ستكون على غرار السنوات الماضية، اي نسبة ١٧٪ من مجمل الميزانية العامة، ولن يتم تقليصها، وما لم يتم إجراء تعداد سكاني عام في العراق ستبقى نسبة موازنة الإقليم على حالها، ولم يفرض أي شخص على اقليم كردستان إرسال كمية معينة من النفط الى الخارج".

وأوضح وكيل وزارة المالية العراقية ان "الميزانية تمت صياغتها استناداً إلى مبيعات النفط، اذ يقوم العراق بتصدير مليون و٦٠٠ ألف برميل نفط يومياً، وفي هذا الإطار يصدر اقليم كردستان ١٥٠ الف برميل نفط يومياً".

واشار الى انه "عند صياغة مشروع قانون الموازنة الاتحادية، تعرضنا لضغوطات من بعض الجهات، من اجل زيادة عدد من الفقرات الى المشروع، لم تكن تصب في مصلحة اقليم كردستان، ونحن لم نقبل بالامر" مبيناً ان "احد الامور تمثلت في إلزام الاقاليم بمنح مستحقات الشركات النفطية العاملة في اراضيها، وكان القصد من ورائه اقليم كردستان".

من جهتها، قالت عضو مجلس النواب العراقي في الائتلاف الكردستاني نجيبة نجيب لـ(أكانيوز) "ابتداء من هذا العام، سنسعى لمناقشة الموازنة العامة قبل تحديد ميزانية إقليم كردستان، وتبلغ حصة الاقليم وفقاً لذلك نحو (١٤) ترليون دينار عراقي".

وتابعت نجيب ان "المبلغ المستحق للإقليم مناسب، في حال تم صرفه وفق أسس علمية، وان تقليص الميزانية التشغيلية وزيادة الميزانية الاستثمارية، سيلعبان دوراً ايجابياً في تنمية البنية الاقتصادية وتقديم خدمات اكبر للمواطنين، وسيخلقان فرص عمل للعاطلين".

إلا أن النائب عن كتلة الأحرار رئيس لجنة النزاهة النيابية بهاء الأعرجي اكد أن كتلته لن تصوت على موازنة العام المقبل ما لم تتضمن الكشوفات الختامية لموازنة العام الحالي.

وقال الأعرجي لوكالة كل العراق [أين] امس الخميس إن "كتلة الأحرار لن تصوت لصالح موزانة عام ٢٠١٢ ما لم تقدم الحكومة الكشوفات الختامية لميزانية العام الحالي، وإن الكتلة تصر على معرفة الكشوفات الختامية لميزانية العام الحالي بسبب حجم الفساد المالي الكبير في مؤسسات الدولة".

وأضاف إن "لجنة النزاهة ستوصي بعدم تمرير الموازنة لهذا العام ما لم تقدم الحكومة تقريرا بالكشوفات الختامية لموازنة عام ٢٠١١ بهدف محاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة".

يذكر أن مجلس الوزراء ناقش خلال الأسبوع الحالي موازنة عام ٢٠١٢ والتي بلغت ١٣١ تريليون دولار، التي تعد أضخم ميزانية في تاريخ البلاد.

"الأوراق المالية" تؤشر صعوداً بنسبة ٠,٠٢ بالمئة

بغداد / المدى

ارتفع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في الجلسة الأسبوعية الأخيرة أمس الخميس بنسبة ٠,٠٢ بالمائة مسجلا ١٤٥,٨٨ نقطة.

وذكرت نشرة السوق " تم تداول أسهم ٢٨ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت اسعار اسهم ١٤ شركة، وانخفضت اسعار اسهم ٤ شركات، فيما حافظت ١٠ شركات على أسعار أسهمها " مبينة" تجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة امس٩٢١ مليون سهم بقيمة مليارين و ٢٢٢ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٦٣٥ عقد تداول". واضافت "شهد القطاع المصرفي تداول أسهم ٩ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين، وارتفعت أسعار أسهم ٣ شركات، فيما حافظت ٤ شركات على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٧٤٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارا و ٥٥٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٣٥ عقد تداول". وتابعت " شهد القطاع الصناعي تداول أسهم ٥ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها، وارتفعت اسعار أسهم شركتين أخريين، فيما حافظت شركة واحدة على اسعار اسهمها، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٠٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٠٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٦٨ عقد تداول".

وأوضحت النشرة " شهد قطاع الفنادق تداول أسهم ٣ شركات، ارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة، و حافظت شركتان على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليوني سهم بقيمة تجاوزت ٤١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٥ عقد تداول فيما شهد قطاع الخدمات تداول اسهم ٦ شركات، ارتفعت اسعار اسهم ٤ شركات منها، و حافظت شركتان أخريان على اسعار اسهمهما، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٢٦ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٩٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٠١ عقد تداول".

وبينت النشرة " جرى تنفيذ ٢٠٣ عقود شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات الخدمات والصناعة والمصارف والزراعة، فيما جرى تنفيذ ٧ عقود بيع في قطاعي المصارف والصناعة"

"حقوق المستهلك" تحذّر من إهمال الثروة المحلية

بغداد / المدى

اعتلت رئيسة جمعية العراق للدفاع عن حقوق المستهلك منى تركي الموسوي، عن قيام مجموعة من النحالين العراقيين بإنتاج عسل عراقي يصلح كعلاج لكثير من الأمراض، داعية إلى الاعتناء بالثروات المحلية التي ترفع من المنتج المحلي وتوفر فرص عمل للعاطلين.

وقالت الموسوي في تصريح لمراسلة (الوكالة الإخبارية للأنباء) الخميس: " هناك مجموعة من النحالين العراقيين قاموا بإنتاج عسل محلي يدخل في علاج كثير من الامراض، لافتة إلى أن هذه الفكرة بدأت لديهم قبل شهرين وبعد الانتهاء منها تم عرضها لتسويق المنتج المحلي وتشجيعه والتعريف بأهميته". ودعت الموسوي الى الاعتناء بالثروات الطبيعية وكيفية استغلالها كونها ستمتص عدد كبير من الايدي العاملة وترفع من مستوى الإنتاج المحلي، بالإضافة الى ضرورة إقامة دورات تدريبية وتأهيليه للتركيز على الخبرات المحلية". يذكر إن جمعية العراق للدفاع عن حقوق المستهلك دعت في تصريح سابقة(للوكالة الاخبارية للانباء) بسحب جميع أنواع السكائر المسرطنة من الأسواق التي تم الإعلان عنها من قبل غرفة تجارة بغداد، داعية الى وضع رقابة صارمة على جميع المواد التي تدخل العراق من خلال الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية"

المفوضية تصادق على ٢٢٣٦ متعاقداً

بغداد / المدى

أعلن النائب عن كتلة الحل المنضوية في القائمة العراقية زياد ذرب عن المصادقة على تعيين [٢٢٣٦] متعاقد مع مفوضية الانتخابات وتثبيت أسمائهم على الملاك الدائم.

وقال ذرب إن" اللجنة المشكلة بالأمر النيابي [١١١]، عقدت عدة اجتماعات وتمت فيها استضافة مفوضية الانتخابات لطلب أسماء المتعاقدين في مفوضية الانتخابات بمراكز التسجيل ومكاتب المحافظات والمكتب الوطني".

وأضاف "حصلنا على قوائم بأسماء مراكز التسجيل والبالغ عددهم [٢٢٣٦] متعاقداً مع مفوضية الانتخابات"،مشيرا الى انه" تمت المصادقة يوم امس على تثبيت اسمائهم على الملاك الدائم لمفوضية الانتخابات".

وأوضح انه" تم توجيه كتاب الى مكاتب المفوضية في بغداد والمحافظات بما فيها اقليم كردستان وتوجيه كتاب لوزارة المالية دائرة الموازنة العامة لغرض إطلاق الدرجات الوظيفية المخصصة لهم بهذا الصدد".

الداخلية: مخصصات منتسبينا أيلول الحالي و بأثر رجعي لتسعة أشهر

بغداد / المدى

قال وكيل وزارة الداخلية العراقية أمس الخميس، إن الوزارة تسلمت زيادة رواتب تقاعد ومخصصات منتسبي القوات الداخلية، بكتاب رسمي، مبيناً انه سيتم صرف زيادة الرواتب بأثر رجعي للأشهر التسعة الماضية، عند توزيع رواتب شهر أيلول الجاري، على جميع منتسبي الداخلية.

وأوضح اللواء حسين كمال لوكالة كردستان للانباء "بعد إقرار قانون تقاعد ومخصصات منتسبي قوات الداخلية، تمت امس اضافة المبالغ المخصصة الى الحساب المصرفي لوزارة الداخلية، استناداً الى كتاب رسمي، وسيتم صرفها هذا الشهر".

وأشار الى ان "نسبة ١٧٪ من زيادات الرواتب أرسلت الى وزارة مالية إقليم كردستان، التي يتوجب عليها ان ترسلها الى وزارة الداخلية بهدف توزيعها على المنتسبين".

وكشف كمال عن ان "الزيادات تشمل جميع منتسبي الداخلية، من شرطة وعناصر شرطة الطوارئ، وشرطة المرور، والعاملين في جميع المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية".

وأفاد ان "نسبة ١٧٪ من زيادات الرواتب أضيفت الى حساب وزارة مالية إقليم كردستان، وقد تم صرفها من قبل الداخلية العراقية ابتداء من امس الخميس، في حين يعود تحديد وقت صرفها في كردستان الى وزارة داخلية الإقليم".

وفقا للسلم الجديد الذي تضمنه مشروع قانون رواتب ضباط ومنتسبي وزارة الداخلية سيكون راتب الضابط برتبة لواء ١,١٧٥,٠٠٠ ألف دينار، والعميد ١,٠٨٣,٠٠٠ ألف والعقيد ٩٢٠,٠٠٠ ألف دينار والمقدم ٨٦٥,٠٠٠ ألف دينار والرائد ٧٩٥٠٠٠ ألف دينار والنقيب ٧٧٧,٠٠٠ ألف دينار والملازم أول ٧٦٥,٠٠٠ ألف دينار والملازم ٦٣٣,٠٠٠ ألف دينار، والمفوض درجة أولى سيكون راتبه ٦٩٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض درجة ثانية ٦٧٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض والدرجة الثالثة ٦٥٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض درجة رابعة ٦٢٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض درجة خامسة ٦١٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض درجة سادسة ٥٩٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض الدرجة السابعة ٥٧٠,٠٠٠ ألف دينار والمفوض الدرجة الثامنة ٥٥٠,٠٠٠ ألف دينار والمنتسب ٤٧٥,٠٠٠ ألف دينار.

الحكومة توافق على تطوير الأحدب النفطي

يرفع سعته الإنتاجية إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً

بغداد / المدى

أعلنت وزارة النفط العراقية امس الخميس، أنها وافقت رسميا على مقترح شركة "سي ان بي سي" الصينية المكلفة بتطوير حقل الأحدب النفطي برفع إنتاج الحقل من ١٦٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا.

وبدأت الشركة الوطنية الصينية للنفط بإنتاج النفط من حقل الأحدب في محافظة واسط وسط العراق في مطلع شهر تموز/ يوليو الماضي بطاقة إنتاج ٦٠ ألف برميل يوميا، وكانت تهدف إلى رفع الإنتاج إلى ١٦٠ ألف برميل يوميا قبل أن ترفع مقترحا إلى الحكومة العراقية برفع الإنتاج إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لوكالة كردستان للانباء إن "وزارة النفط وافقت على مقترح الشركة الصينية بشأن رفع مستوى إنتاج الذروة لحقل الأحدب النفطي من ١٦٠ الف برميل يوميا إلى ٢٠٠ الف برميل يوميا".

وأضاف "استكملت مراحل تطوير الأنابيب الخاصة بنقل النفط من الحقل إلى الخط النقل الإستراتيجية"، منوها إلى أن "حقل الأحدب سيوفر الوقود لمحطة كهرباء الزبيدي عبر أنبوب متصل بينهما".

ويعطي العقد الذي ابرم عام ٢٠٠٨ الشركة الوطنية الصينية (سي ان بي سي) حق تطوير حقل الأحدب لمدة ٢٣ عاما، وتحصل الشركة على رسوم خدمات بمقدار ستة دولارات على البرميل تنخفض تدريجيا إلى ثلاثة دولارات فقط.

وحقل الأحدب واحد من عدة حقول أبرم العراق اتفاقات مع شركات عالمية لتطويرها من أجل رفع إنتاج البلاد من النفط الخام من نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا إلى ١٢ مليون برميل في غضون السنوات الخمس المقبلة.

ويملك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، وتشكل إيرادات النفط ٩٥ في المئة من موازنة الدولة المالية، لكن الخلافات بشأن صلاحية إدارة الثروة النفطية تحول دون صدور قانون ينظم شؤون النفط والطاقة في البلاد.